كما صرح به على ان اصلها فعلية اذ الاصل حمدت الله حمدا فأقيم المصدر مقامها وجعلت
الجملة اسمية وليس النزاع بذلك فى محله لتصريحهم بان سلام عليكم تفيد الدوام مع ان فيه العدول
والاخبار بالظرف فمحل افادتها التجدد حيث لا داعى للدوام كالعدول هنا على ان معنى قولهم
وكل اسمية الى آخره اى من حيث ان القصد فى الفعلية نسبة الفعل الفاعله وهى دالة على التجدد
وفيما خبرها فعلية نسبتها للمبتدا ولزوم التجدد فى نسبتها مع قطع النظر عن المبتدا لا يستلزم ان نسبتها
اليه كذلك وعلى تسليم ظاهر قولهم فقرينة صون الظرفية عن الفعل مع امكان ذكره
والتصريح به فى التى خبرها فعل مع امكان العدول عنه مشعرة بعدم الدلالة على التجدد فى الاول
بخلافه فى الثانى لا المقتضى لخلاف ذلك فيهما وتقدير الفعل فى الظرفية غير منظور اليه لاتفاقهم
على ابلغية سلام ابرهيم فى قالوا سلاما قال سلام مع ان اصله كما اشار اليه الرضى
سلمتم سلاما فحذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر دالا على الحدوث لدلالته على الفعل
فازيل النصب الدال على الحدوث برفعه قصدا للدوام والاستمرار وقول الشيخ عبد القاهر لا دلالة فى
زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد يقتضى ان لا دلالة فى الاسمية ولو غير ظرفية
على دوام اصلا لكن حمله بعضهم ليوافق ما جرى على ما اذا لم يكن عدول وقرره آخرون
بان الاسمية تدل لفظا على مجرد الثبوت وعقلا على الدوام اذ هو الاصل فى كل ثابت وجملة
الحمد لله قضية مندرجة تحت موضوعها اعنى الحمد اى كل حمد حتى ما فى هذه القضية
لله تعالى وهى خبرية لفظا انشائية معنى اذ القصد بها حصول الحمد بالتكلم بها مع الاذعان
لمدلولها قيل ويجوز ان تكون وضعت شرعا للانشاء وليس ببعيد والقول بان التحقيق بانها
اخبارية لفظا ومعنى رددته فى شرح الارشاد مع زيادة ما ينبغى مراجعته فان قلت اللام فى الحمد لله
غيرها فى قراءة الحمد لله فما المعلم لهذا الفرق قلت كون الحمد عاملا فى الاولى لاقتضائه تعلقها
بعامل الظرف المستقر ومعمولا فى الثانية لاقتضائه تعلقها بنفس الحمد لمجرد التقوية والحمد
مختص بالله كما افادته الجملة سواء جعلت لام لله للاستحقاق ام للاختصاص وال على كل
منهما للاستغراق وهو ظاهر ام للجنس لان المسند اليه اذا كان معرفا بلام الجنس يفيد قصره على
المسند وعكسه ولاختصاص الجنس يوجب اختصاص جميع افراده به تعالى لان ثبوت فرد لغيره
ينافى لاختصاص الجنس به واستحقاقه اياه لوجوده فى ضمن ذلك الفرد لا يقال قصر جميع الافراد عليه
تعالى مشكل لان كسب الخير الصادر عن العباد فعل جميل يستحق ان يحمد عليه فهذا الحمد راجع اليهم
لانا نقول كسب الخير وان كان من العبد لكن لما كان خلقه وايجاده من الله سبحانه كان فى الحقيقة
مضافا اليه فرجع الحمد عليه اليه ولم يصح رجوع حمد لغيره بالحقيقة ام العهد الذهنى على معنى ان الحمد
الذى حمد به نفسه وحمده به اولياؤه مختص به والعرف بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره واولى
الثلاثة الجنس من حيثية والاستغراق من حيثية كما بينته فى شرح الارشاد بما حاصله

ان

٨

ان مرجح الجنس قرينة لفظية ومرجح الاستغراق قرينة حالية ومما يزيد هذا المقام وضوحا ان اللام
ان اشير بها الى نفس المسمى فلام الجنس او الى قضية معينة فيه فردا كانت او اكثر مذكورة
تحقيقا او تقديرا فلام العهد ومثله علم الشخص والاول ان قصد به الماهية من حيث هى مع قطع
النظر عن الافراد قلة وكثرة كالانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة فلام الحقيقة والطبيعة
ومثله علم الجنس كاسامة وعلامتها ان لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا او الماهية من حيث
وجودها فى ضمن الافراد فمع قرينة البعضية كما فى واخاف ان ياكله الذئب تسمى لام العهد الذهنى
لانها للواحد باعتبار عهديته ذهنا لا لتشخص خارجا اذ لم يكن بينهم ذئب معهود
ومثله النكرة اثباتا فهما اعنى المقترن بهذه اللام والنكرة فى الاثبات سواء نظرا للقرينة لا لمدلول اللفظ
لما فى المعرف من اعتبار الاشارة والحضور ذهنا بخلاف المنكر ولا يلزم من عدم اعتبار ذلك
فيه خلوه عنه والفرق بين مدخولها لتعريف الماهية وبين النكرة هو الفرق بين المطلق والمقيد
لان مدخولها يدل على تعريف الماهية بلا حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على
مطلق الحقيقة بلا اعتبار قيد من حضور وعدمه والفرق بين تعريف الماهية وتعريف الواحد منها
باعتبار عهديته هو ان تعريف الماهية يدل على وجودها ذهنا من غير اعتبار الماصدق عليه
من الافراد الخارجية وتعريف الواحد منها باعتبار عهديته فهو باعتبار وجودها فى ضمن الافراد
الخارجة اما مع انتفاء تلك القرينة فانه يحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق حذرا من ترجيح احد
متساويين بلا مرجح ومثله لفظ كل مضافا لنكرة وفى الاستدلال على الاقل لانه المتيقن ومعلوم
ان مقام الحمد من المقامات الخطابية فلتحمل اللام فيه على الاستغراق لكن لما كان اصله النصب
لانه من مصادر شاع استعمالها منصوبة باضمار افعالها ثم عدلوا الى الرفع كما فى سلام عليكم قصدا
للدلالة على الدوام والثبات كان النائب عن الفعل انما هو المصدر النكرة ولامه لما فى الكشاف
للاشارة الى معنى الحمد وتعين ماهيته لان النكرة انما تدل على مسماها من غير تمييزه وحضوره
وتعين ماهيته واللام انما تفيد التعريف اى التعيين والاشارة بالمحاطة ولا شمول لمعنى الاستغراق
وقد يفيده المصدر المعرفة الواقع موقع النائب عنه بان يكون تعريفه بالزيادة معنى هو الاستغراق
لشهادة ما فى الكشاف من انها اشارة الى الجنس مع خلو الفعل عن ذلك فكونها للتعريف اى
التعيين والاشارة لا ينافى القصد بها الى تلك الزيادة وبهذا يتضح ما قدمته من ان الاستغراق اولى
من حيثية المقام اذ الشائع فى المقام الخطابى المقتضى للمبالغة سيما مقام تخصيص الحمد به تعالى
والمتبادر للفهم من استعمال اسم الجنس المصدر وغيره فيه انما هو الاستغراق والجنس اولى من حيثية
اللفظ واللام لا تفيد بوضعها سوى التعريف والاسم لا يفيد بوضعه غير مسماه لا سيما مع ملاحظة
ما ناب عنه المصدر هنا كما مر وايضا فالجنس اصل فى الاستغراق لما علمته فى تقدير اللام من انها
حقيقة فى العهد الخارجى وفى تعريف الجنس وان الاستغراق والعهد الذهنى المستفادين

Copyright © King Saud University